مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)

٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد السابع عشر

٢٠٢٥/٤/٢٠

الاثار القانونية للمخدرات الرقمية وفق القواعد العامة (دراسة مقارنه)

Legal effects of digital drugs(Comparative study)

م.م علي حميد رشيد

Assistant Lecturer Ali Hamid Rashid

جامعة كربلاء كلية القانون القسم الخاص

University of Karbala, College of Law, Private Branch

alinnori19933@gmail.com

الاثار القانونية للمخدرات الرقمية وفق القواعد العامة (دراسة مقارنه)
Legal effects of digital drugs(Comparative study)
م.م علي حميد رشيد

Abstract

The world in the modern era has not witnessed a technological development that has penetrated the depths of society and carried with it signs of social influence, civilizational development, and cultural invasion like the Internet. Nor has any means of transmitting and disseminating information in human history achieved the speed of spread and acceptance among people, the depth of influence on people of different races and orientations, and the diversity of the nature of the information it provides and can be accessed without spatial or temporal obstacles. Thus, drug production is no longer limited to traditional methods, but has extended to the production of digital drugs, which are based on feeding the brain with specific sound waves, using headphones to transmit signals of single-mode sound waves to the ear, which work to cause specific changes in the brain, in a way that helps the recipient reach the stage of ecstasy at its peak, which is similar to taking a dose of traditional drugs. We aim to shed light on this phenomenon from two main perspectives: the framework and the legal implications. This research aims to trace the emergence and development of digital drugs over time, provide an accurate definition of them, and then review the different types of digital drugs and how to use them, in addition to the serious health risks associated with their use. The current legal position towards these new narcotic substances was analyzed, and the focus was on how to confront this phenomenon through legislative and legal efforts. The research concluded with a set of results that recommend the need to intensify efforts to confront the challenge of digital drugs at the legal and health levels. By enhancing public awareness and updating legal legislation to keep pace with this emerging phenomenon.

الملخص

لم يشهد العالم في العصر الحديث تطوراً تكنولوجياً تدخل في أعماق المجتمع وحمل معه بوادر تأثير اجتماعي وتطور حضاري وغزو ثقافي مثل الإنترنت، كما لم تنل وسيلة من وسائل نقل ونشر المعلومات في تاريخ البشرية ما ناله الإنترنت من سرعة في الانتشار والقبول بين الناس، وعمق التأثير في الناس على مختلف أجناسهم وتوجهاتهم وتنوع في طبيعة المعلومات التي توفرها ويمكن الوصول إليها دون عقبات مكانية أو زمانية. وبذلك يكون إنتاج المخدرات أصبح لا يقتصر على الطرق التقليدية بل تعداه إلى انتاج المخدرات الرقمية، التي تقوم على تغذية الدماغ بموجات صوتية معينة، باستخدام سماعات الرأس لإيصال إشارات من الموجات الصوتية ذات النمط الواحد إلى الأذن، تعمل على إحداث تغييرات معينة في

الدماغ، بشكل يساعد المتلقي لها على الوصول إلى مرحلة النشوة في ذروتها، والتي تماثل تعاطي جرعة من المخدرات التقليدية ونهدف إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة من منظورين رئيسيين هما الإطار والاثار القانونية .ويهدف هذا البحث الى تتبع نشأة المخدرات الرقمية وتطورها عبر الزمن، وتقديم تعريف دقيق لها، ثم استعراض أنواع المخدرات الرقمية المختلفة وكيفية استعمالها إلى جانب المخاطر الصحية الخطيرة المرتبطة بتعاطيها . وتم تحليل موقف القانون الحالي تجاه هذه المواد المخدرة الجديدة، كما تم التركيز على كيفية مواجهة هذه الظاهرة من خلال الجهود التشريعية والقانونية وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج التي توصي بضرورة تكثيف الجهود لمواجهة تحدي المخدرات الرقمية على المستوى القانوني والصحي. من خلال تعزيز الوعي العام، وتحديث التشريعات القانونية لمواكبة هذه الظاهرة المستجدة.

المقدمة

شهد العالم خلال هذا القرن ثورة هائلة في مجالات التكنولوجيا والاتصال والإنترنت .مع ظهور الشبكة العنكبوتية، بات العالم يشبه قرية صغيرة ذات حدود شاسعة، حيث تمازجت الأجزاء المختلفة معًا في مشاهدة وحوار مستمر .أدى ذلك إلى تحرير الإنسان تدريجيًا من قيود المكان ليبدو وكأنه حاضر في أكثر من موقع في وقت واحد وساهم التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الإنترنت في تحقيق رفاهية الإنسان في مختلف الجوانب ولقد سهّل الوصول إلى المعرفة بشكل سريع وبسيط وساهم في الترقي والتطور، لكن هذا التقدم كان له ثمن مخفي يتمثل في إنشاء واقع افتراضي جديد يتداخل مع الواقع اليومي للإنسان. يُعتبر الإنترنت أحد أهم الوسائل تأثيرًا في حياة البشر، وقد لاقى قبولاً واسعًا في مختلف المجالات .بالإضافة إلى دوره البارز في نقل ونشر المعلومات، إذ يُتيح تبادل كميات هائلة من البيانات بأشكال متعددة مثل النصوص والصور والأصوات والفيديوهات بين أجهزة الحاسب في جميع أنحاء العالم .هذا الفضاء الرقمي الواسع يتيح للمستخدمين الحصول على ما يحتاجون إليه بسهولة، مما يجعل الإنترنت واحدًا من أعظم وأهم الاختراعات البشرية .ومع الاستخدام المتزايد لتطبيقات الإنترنت

الأساسية مثل البريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي، أصبح من الصعب الاستغناء عن هذه التقنية أو استبدالها .فالوصول السريع إلى المعلومات وتبادلها دون اعتبار للموقع أو الوقت هو العامل الحاسم الذي يبرز أهمية وقوة هذه التقنية. ولم يعد إدمان المخدرات محصورًا في تعاطي المواد المحظورة، سواء كانت طبيعية أو كيميائية .فمع تقدم التكنولوجيا الحديثة وما صاحبه من تغيرات في مختلف المجالات، بما في ذلك الجرائم، ظهر نوع جديد من المخدرات والإدمان .فقد استهدفت العصابات والمافيا الإلكترونية إنتاج مخدرات بشكل رقمي، تُعرف باسم "المخدرات الرقمية ." تشابه هذه الظاهرة الطريقة التي استخدمتها المستشفيات والأطباء من قبل لعلاج المرضى النفسيين بالنقر على الأذنين، حيث صمم هؤلاء المجرمون مقاطع صوتية متناغمة تؤثر نفسياً وكأنها محاكاة لتعاطي المخدرات التقليدية ولقد أصبحت هذه الظاهرة حقيقة متداولة عبر المواقع الإلكترونية على الإنترنت.

أولا: التعريف بموضوع البحث: ان سهولة استخدام شبكة الإنترنت التي لا تحتاج إلى مهارات عالية فأسهمت في زيادة عدد مستخدميها، وهذا شجع تجار المخدرات على فتح متاجر إلكترونية لبيع المخدرات والعقاقير المؤثرة .لم يقتصر الأمر على ذلك، فقد ظهرت ظاهرة جديدة في استخدام التكنولوجيا الرقمية تتعلق بالعثور على مخدرات وعقاقير إلكترونية. **وبذلك يكون إنتاج المخدرات أصبح لا يقتصر على الطرق التقليدية بل تعداه إلى انتاج المخدرات الرقمية.**

ثانيا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره: تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على إحدى القضايا والجرائم المستحدثة التي لم تُولَ الاهتمام الكافي في الدراسات الاجتماعية، الطبية أو القانونية، وهي جريمة تعاطي وتداول المخدرات الرقمية .هذه المخدرات الرقمية تشبه في تأثيرها المخدرات التقليدية بل وقد تكون أكثر خطورة على المجتمع نظراً لسهولة انتشارها وتداولها .ما زالت المخدرات الرقمية ظاهرة جديدة في المجتمع العربي.

ثالثا: اشكالية البحث: تتلخص مشكلة هذا البحث في أن المخدرات الرقمية تمثل شكلاً غير تقليدي من الإدمان، حيث تعد من الأنواع الحديثة التي تعتمد على ملفات صوتية تتداول عبر الإنترنت .ورغم أن هذه المخدرات الرقمية عبارة عن مقاطع صوتية فقط، إلا أن تأثيرها يشابه تأثير المخدرات التقليدية، حيث تترك آثاراً ملموسة على الجهاز العصبي والنفسي للأفراد الذين يستخدمونها .وهذا يجعلها أكثر خطورة

مقارنة بالمخدرات التقليدية. بالرغم من هذه المخاطر، لا يوجد حتى الآن أي نص قانوني يجرّم تداولها أو استخدامها، مما يخلق العديد من التحديات القانونية والواقعية.

رابعا: منهجية البحث : للإحاطة بكافة جوانب هذا الموضوع وتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، سيعتمد البحث على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي .سيتم استخدام المنهج الاستنباطي (التحليلي) حيث سيركز الباحث على النصوص القانونية العامة واستكشاف مدى إمكانية تطبيقها على المخدرات الرقمية .بالإضافة إلى ذلك، سيتم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي لتعزيز النتائج.

خامسا: خطه البحث : للإحاطة بكل جوانب البحث ارتأينا تقسم البحث الى مبحثين نتناول في المبحث الأول ماهية المخدرات الرقمية ونتناول في المبحث الثاني التكييف الفقهي القانونية للمخدرات وفي المبحث الثالث نتناول كيفية مواجهة المخدرات الرقمية وكالتالي.

المبحث الأول: ماهية المخدرات الرقمية

المبحث الثاني: تجريم المخدرات الرقمية وفقا للقواعد العامة

المبحث الثالث: كيفية مواجهة المخدرات الرقمية

المبحث الأول: ماهية المخدرات الرقمية : المخدرات الرقمية مازالت حديثة العهد على المجتمع العربي ومع انتشارها على المواقع الإلكترونية والترويج لها من قبل تلك المواقع يجعل الشباب يقع فريسه سهله في استعملها وإدمانها. وفي ظل عدم تسليط الضوء على مخاطرها الصحية من قبل الجهات الصحية في الدولة يجعل الشباب يقدم على استعملها ظن منه أنها لا تؤثر على الصحة العامة، خاصة وأن مروجي تلك المخدرات يرجون لها على أنها سلع مشروعة وغير مجرم تداولها أو تعاطيها، مما يجعل الشباب يقع فريسة سهله لهؤلاء المروجين.

المطلب الأول: تطور وتعريف المخدرات الرقمية : رغم حداثة انتشار وظهور المخدرات الرقمية كأحد طرق ووسائل الإدمان التي تمنح المتعاطي للمخدرات الرقمية نفس شعور تعاطي المخدرات التقليدية، إلا أن نشأة المخدرات الرقمية تكن على هذا النحو بل كان يتم استخدامها كعلاج للمرضى .ثم ما لبث المجرمون أن أخذوا ذات الفكرة وقاموا بتطويرها لتصبح نوع من الإدمان والمخدرات.

الفرع الأول: تطور المخدرات الرقمية : نشأت فكرة المخدرات الرقمية كوسيلة لعلاج بعض الحالات النفسية، مثل الاكتئاب الخفيف، وظهرت لأول مرة على يد العالم الألماني هاينريش رودولف هيرتز عام ١٨٣٩ .تُعرف هذه التقنية بالعلاج عن طريق "النقر على الأذنين"، حيث اكتشف هيرتز أن توجيه ترددين صوتيين مختلفين قليلاً لكل أذن يمكن أن يولد نوعاً من النبض السريع، مما قد يحفز إفراز مواد مثل الدوبامين وبيتا أندروفين، اللتين تساعدان في علاج بعض الحالات العصبية والنفسية، وتشجع على الاسترخاء والهدوء[١] مع نجاح التجربة في تحسين حالة المرضى في المستشفيات النفسية، بدأت هذه التقنية تُستخدم تحت إشراف طبي دقيق لتنشيط خلايا الدماغ وتحفيز إفراز المواد المسؤولة عن تحسين المزاج. ومع ذلك، حددت استخدامات محددة لتجنب الأضرار الناتجة عن الإفراط في الاستماع لهذه الترددات .ومع تنامي انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، استغلت عصابات الجريمة الإلكترونية هذه التقنية لإنتاج مقاطع صوتية تُقلد تأثير المخدرات التقليدية، مستهدفة الشباب بوعود التجربة النفسية المشابهة لتعاطي المخدرات مثل الماريجوانا والأفيون. بدأت هذه المقاطع تُتاجر بها عبر الإنترنت باسم "المخدرات الرقمية"، مما أدى إلى زيادة الإقبال عليها بين الشباب .أظهرت المخدرات الرقمية لأول مرة تأثيرها بشكل يشبه المخدرات التقليدية في مدينة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت حالات بين الطلاب ممن شعروا بالنشوة بعد استماعهم لموجات صوتية معينة .وانتشرت بعدها هذه الظاهرة عبر منصات إلكترونية مختلفة بالتعاون مع مختصين لإنتاج أصناف متنوعة منها. [٢]وفي منطقة الشرق الأوسط، بدأت المخدرات الرقمية بالانتشار في عام 2012في دول مثل السعودية والأردن ولبنان. أما في العراق، فلم تتدخل الحكومة المركزية بشكل جدي لمواجهة هذه التحديات، بل بدأت بعض الحكومات المحلية مثل محافظة ذي قار بإجراءات توعية وحجب للمواقع التي تروج لمثل هذه المواد . يتطلب الوضع الحالي تكثيف الجهود الاجتماعية والثقافية والقانونية لمنع تفاقم هذه الظاهرة. [٣]

الفرع الثاني: تعريف المخدرات الرقمية : عرفت المخدرات الرقمية بأنها (عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستخدم تجعل الدماغ يصل إلى حالة من الخدر تشابه تأثير

المخدرات الحقيقية – أو على الأقل هذا ما يدعيه البعض -وقد صممت هذه الملفات الصوتية أو المخدرات الرقمية لمحاكاة الهلوسة وحالات الانتشاء المصاحب لتعاطي المواد المخدرة عن طريق التأثير على العقل بشكل اللاوعي)، هذا التأثير الذي يحدث عن طريق موجات صوتية غير سمعية للأذن تسمى الضوضاء البيضاء مغطاة ببعض الإيقاعات البسيطة لتغطية إزعاج تلك الموجات[٤].ونظراً لحداثة هذا النوع من المخدرات، لا يوجد تعريف قانوني أو قضائي واضح له .وقد قرر بعض المختصين تعريف المخدرات الرقمية بأنها (مجموعة من الموجات الصوتية تُعرض أحياناً مع مشاهد مرئية وأحياناً أخرى كأشكال متداخلة تتحرك مع الموسيقى هذه الأصوات المختلفة تكون غير متناغمة، مما يسبب ارباك الدماغ عند محاولة تنسيقها، مما يؤدي إلى حالة من اللاوعي وعدم الاستقرار العقلي وتأثر على الذاكرة القصيرة والطويلة). ويقول آخرون إن هذه المخدرات تتمثل في ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية، تستند إلى تحفيز شعور نفسي يحاكي تأثير المواد المخدرة مثل الهيروين والكوكايين. وتعرف أيضاً بأنها مزيج من الأصوات أو الإيقاعات الموسيقية التي تُرسل بترددات متفاوتة، بهدف التأثير على موجات الدماغ لإحداث حالات مزاجية أو نفسية مشابهة لتلك التي تسببها المخدرات التقليدية.

بعض الآراء تذكر أنها تتكون من أصوات أو نغمات يُعتقد بقدرتها على إحداث تغييرات في الدماغ تؤدي إلى تغييب الوعي أو تغييرات مشابهة لتعاطي المخدرات الواقعية مثل الأفيون والحشيش الماريجوانا.

[٥] عند دراسة نشأة وتطور المخدرات الرقمية، يمكن تعريفها على أنها مقاطع صوتية أو صوتية ومرئية مصممة إلكترونيًا بترددات متنوعة لخداع الدماغ .تستهدف هذه المقاطع بث أمواج صوتية بترددات مختلفة لكل أذن بطريقة بسيطة، مما يؤثر على المراكز العصبية ومراكز الحس في الدماغ، ما يؤدي إلى تجربة إحساس يشابه تأثير تعاطي المخدرات التقليدية أو توليد أحاسيس أخرى .يعمل هذا النوع من المخدرات الرقمية، من خلال الصوت، على تنشيط المخ والمراكز العصبية بطرق معينة لتحفيز إنتاج مواد مثل الاستيلكولين والدوبامين والنورأدرينالين والسيروتونين وغيرها .هذه المواد تحاكي تأثير المخدرات

التقليدية أو تثير مشاعر الفرحة والبهجة والسرور والحماسة وغيرها من الأحاسيس التي يمكن توليدها نتيجة الاستماع لهذه المقاطع الرقمية.[٦]

المطلب الثاني : أنواع المخدرات الرقمية ومخاطرها الصحية وأسباب انتشارها : تكمن فكرة "المخدرات الرقمية "في استخدامها لمقاطع صوتية تُسمع عبر سماعات استريو ذات جودة عالية، حيث تختلف الترددات الموجهة إلى الأذن اليمنى عن تلك الموجهة إلى اليسرى .تم تصميم هذه المقاطع بطريقة تؤثر على الخلايا العصبية في الدماغ، مما يحفز إنتاج مواد كيميائية تمنح المستمع شعوراً مشابهاً لتعاطي المواد المخدرة التقليدية. وتتنوع هذه المخدرات الرقمية في شدتها ومدة تأثيرها الصوتي وغيرها من الخصائص .ومن المعروف أنها تؤثر سلبياً على المستمع بما في ذلك جهازه العصبي وحالته النفسية. وفيما يلي نتناول أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها ومخاطرها الصحية وأسباب انتشارها وذلك من خلال ما يأتي.

الفرع الأول : أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها : في هذا الفرع، نستعرض أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استخدامها على النحو التالي

أولاً: أنواع المخدرات الرقمية : تختلف المخدرات الرقمية بناءً على شدة التردد أو الجرعة إلى ثلاثة أنواع رئيسية :بسيطة، متوسطة، وشديدة .يتم التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة عن طريق قوة الترددات الصوتية بمقياس الهرتز .بالإضافة إلى ذلك، تختلف مدة المقطع الصوتي بين هذه الأنواع؛ حيث تكون الأطول في النوع الشديد .هذا الاختلاف يسبب تأثيرات كبيرة على الجسم والعقل، مما يؤثر بشدة على الجهاز العصبي ويؤدي إلى شعور الشخص بالهلوسة أو التشنجات. [٧] تختلف أنواع المخدرات الرقمية من حيث تأثيراتها النفسية والعصبية .بعض الأنواع تعطي إحساسًا مشابهًا لتعاطي المخدرات التقليدية وتحمل أسماءً مثل الماريجوانا والكوكايين والميثامفيتامين المعروف بـكريستال ميث .كما أن لكل نوع من هذه المخدرات ترددات معينة، وهناك أيضًا أنواع أخرى لها أسماء مختلفة وتمنح مشاعر

متنوعة مثل "أبواب الجحيم" و"المتعة في السماء ."يدّعي المسؤولون عن هذه المواقع أنه إذا لم تعجب الزبون الخيارات المتوفرة من الملفات والباقات الصوتية في مكتبة المخدرات، فإنهم قادرون على تصنيع الشعور المطلوب حسب طلبه، وذلك بالتواصل معهم وتقديم وصف دقيق للشعور المرغوب، حيث يقومون بإعداد المخدر الصوتي الذي يوفر ذلك الشعور مقابل سعر يتم الاتفاق عليه مسبقًا. [٨]

الفرع الثاني : المخاطر الصحية للمخدرات الرقمية : المخدرات الرقمية هي ملفات صوتية تُستخدم عبر الإنترنت، ويتم تطبيقها إذ يستمع الشخص إلى نغمات محددة من خلال وضع سماعات على كلا الأذنين . هذه الإيقاعات الموسيقية تختلف بين الأذن اليمنى واليسرى، مما يؤدي إلى انتقال الإشارات السمعية عبر العصب السمعي إلى الدماغ .هذا الإجراء يؤثر على التفاعل الكيميائي العصبي بين الدماغ والجهاز العصبي .في هذا السياق، يشرح أخصائي العلاج النفسي ناصر بن راشد الغداني أن الترددات الصوتية في المخدرات الرقمية تكون متباينة .فعلى سبيل المثال، إذا تعرضت الأذن اليمنى لموجة بتردد 325 هرتز، واليسرى لموجة ٣١٥ هرتز، فإن الدماغ يعمل على توحيد الترددات للوصول إلى مستوى موحد، وهذا قد يسبب اضطراباً في وظائف الدماغ .تستدعي المخدرات الرقمية أجواء خاصة للحصول على التأثير المطلوب، مثل العزلة في غرفة منفردة مع الاسترخاء وتغطية العينين .تأثيرها مشابه للمخدرات التقليدية التي تُعطى عبر الفم أو الحقن أو الاستنشاق، حيث يمكن أن تحقق المخدرات الرقمية نفس الشعور بالنشوة والتأثير النفسي الذي يحدثه الكوكايين، عن طريق بث ترددات معينة تُنشط إشارات معينة بالدماغ. [٩] ويعتبر البعض أن تأثير المخدرات الرقمية على كيمياء الدماغ مبالغ فيه جدًا، حيث لا توجد حتى الآن دراسات علمية قاطعة تثبت صحة هذه المعلومات .يتبنى الأخصائي النفسي والمعالج فاروق جهلان هذا الرأي، إذ يرى أن موضوع المخدرات الرقمية مغالى فيه، وأنه لا يوجد دليل علمي واضح يدعم تأثير هذه الملفات الصوتية التي تبث موسيقى بترددات مختلفة في كلتا الأذنين .ويشير جهلان إلى أن الناس يرتبطون نفسيًا بفكرة المخدرات الرقمية عندما يحصلون على معلومات تفيد بأن هذه الملفات يمكن أن تكون بديلاً للمخدرات الحقيقية .هذا الارتباط النفسي يجعل المستخدم يظن أنه يتعاطى

مخدرات بديلة .غالباً ما يكون هؤلاء الأفراد لديهم قابلية للتأثر بالإيحاء ويعانون من بعض المشكلات النفسية، مما يجعلهم يسعون للانفصال عن الواقع. الفئة الأكثر عرضة لتلقي هذه الملفات هي فئة المراهقين، الذين غالباً ما يكون لديهم شغف بتجربة كل ما هو جديد .الأفراد الذين لا يميلون إلى الإدمان لن يتأثروا بهذه الملفات الصوتية، بعكس من لديهم استعداد للإدمان حيث يبدأون بالتفاعل النفسي معها باعتبارها مخدرًا حقيقيًا. نظراً إلى حداثة هذه الظاهرة فلا توجد أي بحوث دقيقة تؤكد علاقة تعاطي المخدرات الرقمية في إحداث الوفاة، فالظاهرة ما زلت غير مفهومة لدى بعض المتخصصين، ويوضح حواط أنه لم يتم تسجيل حالة وفاة بسبب تعاطي المخدرات الرقمية، فهذا النوع ليس فيه تعاطي الجرعة الزائدة التي قد تؤدي إلى الوفاة، كما هي حال المخدرات التقليدية. تُوضح البحوث والدراسات العلمية أن المخدرات الرقمية تتسبب في آثار جسدية ونفسية خطيرة، مشابهة لتلك التي تُسببها المخدرات التقليدية .تتضمن هذه الآثار التشنجات العضلية والعصبية والارتعاشات، خصوصاً أثناء الاستماع إلى الموسيقى الرقمية المسببة للإدمان .كما تُلحق المخدرات الرقمية ضرراً كبيراً بالجهاز السمعي، قد يصل بالمتعاطي إلى فقدان السمع بالكامل .أيضًا، تؤثر هذه المخدرات على التركيز وتُضعف من معدل الذاكرة، مما يؤدي إلى النسيان والصعوبة في استرجاع المعلومات بسبب تأثيرها السلبي على النشاط الكهربائي للدماغ .لا تقف الآثار عند التأثير على المخ والجهاز السمعي، إذ تشير بعض الآراء إلى أن هذه المخدرات أخطر من التقليدية لأنها تؤثر بشدة على الجهاز العصبي .فقد ينتج عن تعاطيها حالة من اللاوعي مصحوبة بالهلوسات وفقدان التوازن والإدراك، كما تُسبب الاكتئاب والعزلة .وتكرار استخدامها يمكن أن يؤدي إلى نوبات تشنج، مما يجعل آثارها الصحية أكثر ضرراً، لدرجة أنها قد تؤدي إلى تلف الدماغ والموت .كما أن الآثار السلبية للمخدرات الرقمية تتعدى الأضرار الصحية لتشمل الجانب الاجتماعي إذ تجعل المتعاطي غير قادر على السيطرة على قواه العقلية والجسدية، مما يدفعه لارتكاب الجرائم للحصول على المال لشراء هذه المخدرات .ومن الممكن أن يقوم المتعاطي بسرقة المال حتى من

أقرب الناس إليه، إضافة لجنوحه نحو الاختلاس والتزوير والتحايل وغيرها من الجرائم، مما يُشكل خطراً كبيراً على أمن المجتمع. ([1])

الفرع الثالث : أسباب انتشار المخدرات الرقمية : من الجانب السلبي لاستخدام التكنولوجيا هو تسهيل عملية ارتكاب الجرائم والاتصال بين شبكات المجرمين واستعمال المواقع الالكترونية كمتاجر تسويق المخدرات والممنوعات والدعارة وغيرها من الجرائم ما يسمى بالجرائم الالكترونية وهي الجرائم التي تكون تقنية الانترنت عنصراً في ارتكابها، وسف يتم عرض مجموعة من الأسباب قد تساهم في سرعة انتشار المخدرات الرقمية متمثلة فيما يلي: وسيلة التداول والترويج والبيع فان الوسيط الإعلامي (الانترنت) هو الوسيلة المسئولة عن ترويج المخدرات الرقمية؛ حيث يتم تداولها بوسيلة سهلة ومتاحة للجميع، في أي وقت وفي كل مكان داخل المنازل، وداخل الغرف المغلقة؛ حيث السكينة والأمان من الأول على أبنائهم، وبعيدا عن أعين فرق المكافحة المختصة حيث تتخذ تجارة المخدرات الرقمية سوقاً ومقرا للبيع وترويج هذه المخدرات والتي تستخدم من خلال كل وسائل الاتصال كالحاسب الآلي واللابتوب والموبايل والأباد والتابلت إن مروجي هذه الخلطات الصوتية المخدرة يقدمونها للشباب على أساس أنها نوع من المخدرات يحاكي تأثيرها نفس تأثير العالم الواقعي في المخدرات الحقيقية لكن بسعر زهيد يتراوح ما بين ثلاثة دولارات لتصل إلى ثلاثين دولار، وفي كثير من الأحيان تقوم مواقع معنية بشبكة الإنترنت على برنامج يوتيوب بعرضها كعينات لجرعات مجانية في البداية للشباب مما يجعل معظم الشباب يقوم بتجريبها والوقوع فريسة سهلة عند مروجيها ومن ثم في إدمانها بعد ذلك .حيث تشير العديد من الدراسات أن المخدرات الرقمية ربما تكون أخطر من المخدرات التقليدية لسهولة الحصول عليها، فيمكن الحصول عليها بنقرة واحدة عبر شبكة الأنترنت، فأكدت الدراسات والأبحاث العلمية بوجود المقاطع بكثرة عبر موقع اليوتيوب والعديد من المواقع الأخرى عدم شعور معظم الدول بخطورة المخدرات الرقمية إن معظم الدول لا تستشعر خطر ذه الظاهرة، وقد لا تلقي لها بالا، كما قد لا تتعامل معها بجدية على أنها ظاهرة خطرة على النساء والشباب، مما يؤدي إلى انتشارها بسرعة في المجتمع،

وبذلك تصبح هذه الظاهرة وباء يصعب السيطرة عليه في المستقبل وغياب الحكم الشرعي للتحريم حيث لا يوجد حكم شرعي واضح وقاطع في تحريم هذه ظاهرة المخدرات الرقمية مما يجعل الشباب يقدم عليها لظنه أنها غير محرمة. تأسيساً عليه، فإن المخدرات الرقمية نوع جديد من السلوك اتخذ من الانترنت أداة رئيسية لارتكابه عن طريق الاستماع للملفات الموسيقية، فان كانت لا تندرج تحت التشريعات الجنائية لجرائم المعلوماتية، فالوقاية خير من العلاج، وعلى المشرع الجنائي التصدي لها بسن التشريعات الجنائية الخاصة التي تجرمها وقد أوصت دراسة وجوب النظر في إنشاء إدارات المتابعة للظواهر السلبية التي تبث على الشبكة العالمية للمعلومات الإنترنت ووضع التصورات المستقبلية لها ومدى إمكانية تأثيرها على مستخدمي الإنترنت داخل الدولة ومقترحات معالجتها ومواجهتها، وأن يتم إنشاء تلك الإدارات المتخصصة في القطاعات البحثية وأهمها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة تلك الظواهر الإجرامية على شبكة الإنترنت وأهمها إدارة مكافحة جرائم الحاسبات بالإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية. فعدم إعارة السلطات الاهتمام التي تستحقه هذه ظاهرة المخدرات الرقمية؛ ولد غياب النص القانوني الذي يجرمها، مع غياب النص الجزائي لكل من يصنعها ويروج لها ويتعاطاها مما ولد لدى الكل الشعور القوي بإباحتها وجواز الاستماع لها وإقبالهم على تعاطيها وتأثير المخدرات الرقمية على الانسان تعد المخدرات الرقمية من الناحية البيولوجية إدمانيه، نظراً لما تسببه من تغيرات في الخصائص المزاجية،[11] فيعتبر الكثير هذا النوع من الاعتماد هو الأكثر صعوبة من الاعتماد المادي حيث يقوم الفرد المتعاطي للمخدرات الرقمية بالانزواء في غرفته وقفل الأبواب والنوافذ ويسدل الستائر، كما يقوم بإغلاق كل الأجهزة ويقطع اتصالها بالإنترنت ويعصب عينيه ويتمدد على السرير ويضع سماعة الأذن حيث أن المخدرات الرقمية عبارة عن ملفات ضوئية ترافق أحيانا مواد بصرية وأشكال وألوان تتحرك وتتغير وفق معدل مدروس تمت هندستها لخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، ولأن هذه الأمواج الصوتية غير مألوفة يعمل الدماغ على توحيد الترددان من الأذنين للوصول إلى مستوى واحد

بالتالي يصبح كهربائياً غير مستقر، وحسب نوع الاختلاف في كهربائية الدماغ يتم الوصول الإحساس معين يحاكي إحساس أحد أنواع المخدرات أو المشاعر التي تقود الفرد للوصول إلى النشوة وتقوم التكنولوجيا الخاصة بهندسة الصوت على صناعة هذه الملفات الصوتية المخدرة، ويتم تركيب هذه الملفات الصوتية على مستويين، الأول مستوى من الصوت يخلق تأثيرات على الدماغ، وذلك من خلال القرع على كل أذن بنغمات معينة وبمستوى من الصوت يختلف من حيث النغمات الصوتية ودرجة التردد الصوتي، وهذه الحالة تؤدي في النهاية إلى إحداث تغيرات دماغية ومزاجية على نحو معين وتحدث هذه الجرعات من الموسيقى للفرد تأثيرا على مستوى المخ، وهذا لا يشعر المتعاطي بالنشوة والابتهاج فحسب لكنه يدخله في ما يطلق عليه بالشرود الذهني وهي لحظة يقل فيها التركيز بشدة وتنفصل خلالها الصحية عن الواقع، كما أن تكرار تباين مستوى الكهرباء في دماغ الإنسان يؤدي مع الوقت إلى الدخول في حالات من التشنج وفقدان السيطرة وتهيج الجهاز العصبي لدى الانسان كما أنه في حال استماع الإنسان هذه المقطوعات الرقمية المتباينة في درجة الصوت يعمل الدماغ على دمج تلك الإشارتين إلى الإحساس بصوت ثالث. مما يخلق أوهاما لدى المستمع بسماع هذا الصوت دون أن يكون مصدر حقيقي لتنقل هذه الذبذبات المستمع من الوعي إلى اللاوعي، ونتيجة لذلك، يفقد المستمع التوزان النفسي والجسدي وعن الآثار الجانبية للتعرض للموجات الصوتية المزدوجة لفترة طويلة فان الدماغ سوف يتكيف بعد الاستخدام الزائف لهذه الملفات الصوتية كما يتكيف مع استهلاك المواد المخدرة مما يؤدي إلى غلبة الصداع والكوابيس والاحساس بعدم الراحة حيث تعتبر النوبات هي أخطر هذه الأعراض كما تؤدي تلك الإيقاعات إلى إدخال متعاطيها في حالة من الاكتئاب قصير المدى حيث أثبتت الدارسات التي أجريت على عينة من متعاطيها أنهم يصابون بحالة من الاكتئاب القصور عقب خروج المتعاطي من تأثير الجرعة مما يدعوه إلى أخذ جرعة ثانية وثالثة وهكذا. [١٢] أما الآثار التي أشارت إليها بعض التقارير والدراسات من أن هذا النوع من المخدرات يؤدي إلى آثار نصية كالصراخ اللاإرادي، والتشنج العضلي، والتشنج العصبي وارتعاش الأجساد أثناء عملية السماع، وقلة التركيز والانفصال عن الواقع

وتراجع الأداء في العمل والاخفاق في الدراسة، وأوردت بعض الدراسات احساس المريض بالهلوسة واحساسه بالاضطهاد والخوف من الآخرين وشعوره بالملاحقة من اشخاص يريدون قتله أو إيذاءه، ويروى بعض الأطباء أنه مالم يعطى مهدئات لتخفيف التشنج قد تؤدي هذه الحالات إلى تدمير آليات الدفاع أو الوفاة، وأشار بعض الباحثين إلى أنه لوحظ على بعض المدمنين على المخدرات الرقمية انخفاض على كفاءة الذاكرة الخاصة باسترجاع المعلومات السريعة وقد جزم أهل الخبرة أن المخدرات الصوتية الرقمية، تؤدي إلى الإصابة بالحل السمعي، حيث أثبتت الدراسات أن متعاطي ها يصاب بالخلل السمعي من جراء سماع الأصوات الصاخبة والذبذبات الصوتية المجسمة العالية، خاصة عندما يفشل المتعاطي في الحصول على النشوة في بداية الجرعة، مما يضطره إلى أخذ جرعة ثانية وثالثة، وفي كل مرة يرفع أصوات تلك السماعات وقوة الترددات، مما يؤدي الى الإصابة بخلل سمعي ثم الصمم كما أن الأذن الداخلية للإنسان لا تقوم فقط بأداء وظيفة السمع، بل أن من مسؤولياتها الوظيفية الأخرى الحفاظ على عملية التوازن وتحقيقها، فعندما يتم المتعاطي الاستماع لنغمات ذات تردد منخفض وضمن مستوى عال من مستوى الصوت، فإن ذلك يعمل على تحفيز أنظمة التوازن في الأذن الداخلية على إثارة الاستجابة، ومن ثم الشعور بالدوار، وكلما زادت الاستجابة زاد الشعور بالدوار أكثر. وأصبح على مستوى عال تبعاً لتردد الصوت ومستواه وسعة حجم كثافته وتوصلت دراسة أن المخدرات الرقمية تؤدي إلى وصول الإنسان إلى حالة من الرجفة والتشنجات، وتؤثر بشكل كامل في الحالتين النفسية والجسدية، وتفضي إلى انطواء المدمن وانعزاله عن الآخرين عن العالم الخارجي، وتؤدي إلى الشرود الذهني، وتؤثر سلباً في كهرباء المخ مما يقلل من تركيز الإنسان كثيراً. ومن أخطر التأثيرات للمخدرات الرقمية أنها قد تؤدى إلى الوفاة، اذ تناقلت الأوساط السعودية خبر تسجيل أول حالة وفاة جراء تعاطي المخدرات الرقمية؛ حيث ان وزارة الصحة ادلت بعجزها عن امكانية الوصول إلى معلومة مؤكدة من هذا النوع في وقت قياسي، كما نوهت الحكومة اللبنانية بضرورة زيادة وعي الأهالي المثل هذا النوع من المخدرات كما دعت جهات حكومية لبنانية مختلفة لحجب المواقع الالكترونية التي تقوم بتسويق وبيع هذه الموسيقى في ظل

هذا الواقع فإن المخدرات الرقمية باتت تهدد حياة الكثيرين وعلى الأخص فئة الشباب والمراهقين، ذلك أن خطرها يهدد متعاطيها على المستوى النفسي من فقدان التوزان النفسي والدخول في الاكتئاب وانخفاض كفاءة الذاكرة وحدوث ادمان ومن ثم الوفاة.

المبحث الثاني : تجريم المخدرات الرقمية وفقا للقواعد العامة : نظرًا لخطورة عملية التجريم، حيث تقوم بنقل الفعل من دائرة الإباحة والمشروعية إلى مجال عدم المشروعية والمنع وفرض العقوبة، فإن القاعدة العامة تقضي بأن التجريم والعقاب يجب أن يكونا من خلال القانون .يتم تحديد الحماية الجنائية للمصلحة العامة من خلال القانون، مع التأكيد على احترام الحقوق التي تكفلها الدساتير .ذلك لأن التجريم يمس حرية الفرد في ممارسة سلوكيات معينة، حيث يخضع لقيود محددة بالإضافة إلى أن العقاب يؤثر على الحرية الشخصية للفرد.[١٣] بهذا، فإن إقرار تجريم تداول أو تعاطي المخدرات الرقمية يستلزم وجود نص قانوني ينص على هذا الأمر، استنادًا إلى القاعدة العامة في التجريم .لتوضيح هذا المبدأ، سنتناول مفهوم مبدأ الشرعية الجنائية ونتطرق إلى وضع القانون العراقي تجاه المخدرات الرقمية من خلال مطلبين.

المطلب الأول : المواجهة القانونية والتشريعية للمخدرات الرقمية : لا يمكن معاقبة مروجي أو متعاطي المواد المخدرة الرقمية في العراق وذلك لعدم وجود نص قانوني يجرم ترويج أو تداول وتعاطي واستعمال تلك المواد الرقمية مما يجعلها باقية في دائرة الإباحة وعدم التجريم، فالقاعدة العامة في التجريم أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص[١٤] وترتيباً على ذلك فإن مواجهة ومكافحة المخدرات الرقمية تستلزم تدخل تشريعي سريع من قبل المشرع العراق بحيث يتم تجريم إنتاج المخدرات الرقمية أو ترويجها أو تداولها واستعمالها ووضع العقوبات الجزائية التي تحقق ذلك. إن المخدرات الرقمية تختلف من حيث طبيعتها وإنتاجها وتداولها واستعمالها عن المخدرات العادية –التقليدية- إذ إن كل ما سبق –الإنتاج أو الترويج أو الاستعمال- يتم من خلال الوسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت مما يجعلها أقرب إلى الجرائم الإلكترونية، وتطبيق النصوص التقليدية على هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم يسفر عنه الكثير من

المشكلات القانونية وما يستتبع ذلك من حدوث تضارب في الأحكام وغير ذلك من المشاكل القانونية [١٥]. لأجل ذلك فإنه يجب أن يتم تجريم المخدرات الرقمية من خلال قانون الجرائم المعلوماتية وليس من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، نظراً لأن النصوص القانونية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لا يمكن بحال من الأحوال أن تطبق على المخدرات الرقمية. فالمخدرات الرقمية ليست ذات طبيعة مادية كما هو الحال في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي عرفها القانون بأنها مواد طبيعية أو تركيبية بل هي محتوى رقمي صوتي إلكتروني لذا يجب أن يكون إطار التجريم في نطاق قانون الجرائم المعلوماتية إذ أن ذلك يتفق وطبيعة المخدرات الرقمية وطريقة إنتاجها أو تداولها أو استعمالها، بما يستلزم وجود قواعد في الإثبات تتفق مع هذه الطبيعة الرقمية لتلك المخدرات.

المطلب الثاني : مواجهة المخدرات الرقمية عبر نصوص القوانين المدنية : يُمثّل القانون المدنيّ أساس القانون في غالبية دول العالم، حيث يتمّ تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول أمريكا اللاتينية،[١٦] وكذلك في دول القارة الأوروبية، حيث يُوجد لدى معظم الولايات القضائية قوانين مدنية، بما في ذلك بريطانيا، وإسكتلندا التي تحتفظ بنوع غير مُعدّل من القانون المدني، حتّى أنّ بعض الدول التي لا تعتبر ولاية للقانون المدني، إلّا أنّها تَستخدَم قوانين مدنية؛ مثل الدول الإسكندنافية، كما يُطبّق القانون المدني في قارة آسيا ومن الأمثلة على ذلك دول أندونيسيا واليابان، بالإضافة إلى الدول الأفريقية بما في ذلك الدول التي كانت مُستعمَرة من قِبل الدول الأوروبية، والتي مازالت مُحتفظة بتقاليد القانون المدنيّ. يُشار إلى أنّ غالبية الدول العربية تَستخدم قانوناً مستنداً إلى الشريعة الإسلامية باستثناء دول مصر والجزائر وتونس والعراق التي تَستخدَم القانون المدنيّ،[١٧] إذ إنَّ القانون المدني المصريّ له تأثيرٌ كبير في الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، كما تُطبق بعض تقاليد القانون المدني في جزر المحيط الهادئ، ويُطبّق أيضاً في الولايات القضائية المختلطة المتواجدة في قارات أمريكا وآسيا وأوروبا؛ وذلك لأنّ القانون المدنيّ يتعايش مع التقاليد القانونية الأخرى؛ كالقانون العام،

والقانون العُرفي، والقوانين المُستندَة إلى الشريعة الإسلامية. فيَترتب على الإدانة في قضايا القانون المدني عقوبة تتضمّن دفع غرامات مالية، كما يجب على المُدّعي إثبات مسؤولية المُدّعى عليه فقط وفقاً لرجحان الأدلّة، لكن يترتب على الإدانة في قضايا القانون الجنائي عقوبات تشمل السجن في الغالب إلى جانب الغرامات المالية من أجل ضمان الإدانة، ويتطلّب من الإدعاء إثبات ذنب المُدّعى عليه بما لا يدع مجالاً للشك.

وفي نطاق بحثنا هذا يمكن ربط جريمة الاتجار بالمخدرات الرقمية بنصوص القانون المدني حيث نصت المادة (٢٠٢) من القانون المدني العراقي على (كل فعل ضار بالنفس من قتل او جرح او ضرب اواي نوع اخر من الايذاء يلزم بالتعويض من أحدث ضرر). حيث نرى ان من الممكن ان يعمد تجار المخدرات الرقمية الى تسويق منتجاتهم للناس وذلك من خلال إعطاء جرعات مجانية مع إخفاء حقيقة انها مخدرات رقمية لها نفس تأثير المخدرات التقليدية بقصد ادمان المجربين عليها مع اخبارهم بشرعية هذه المواد وان القانون لا يعاقب على مثل على هذه الأشياء وحيث ان من الممكن والأكيد تعرض مجربيهن هذه المخدرات الى مختلف أنواع الاضرار التي من الممكن ان تكون نفسية او جسدية او غيرها من الاضرار التي تنتج من خلال استعمال أي نوع من المخدرات لذا نرى ان القانون المدني من الممكن ان يدخل في نطاق مكافحة المخدرات الرقمية اذا ما اتجه الطرف المتضرر الى نصوص هذا القانون.

المطلب الثالث : موقف القانون العراقي من المخدرات الرقمية : تجريم المخدرات الرقمية يتطلب وجود نص قانوني يحدد هذا الشكل من المواد في العراق .حالياً لا يمكن للقاضي القضاء بتجريم المخدرات الرقمية بدون أن يكون هناك نص تشريعي يسبق ارتكابها .لذا في غياب هذا النص، لا يمكن اعتبار تداول أو استعمال هذه المخدرات جريمة، حتى لو كانت تسبب أضراراً كبيرة للأفراد أو المجتمع .عند النظر في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي، نكتشف أنه عرف المخدرات والمواد المخدرة على أنها كل مادة طبيعية أو تركيبية مُدرجة في الجداول المعتمدة والتي ترتبط بالاتفاقيات الدولية لعامي 1961 و١٩٧١ .ومع ذلك، لم يشمل القانون المخدرات الرقمية ضمن تعريفه للمخدرات أو المؤثرات العقلية، إذ

إن المادة القانونية تشير إلى مواد كيميائية طبيعية أو تركيبية، بينما تأخذ المخدرات الرقمية شكل مقاطع صوتية مثل ملفات (MP3)، وبذلك لا تتماشى مع الصفات التي جرمها القانون الحالي .حتى وإن كان لها تأثير مشابه أو أكثر خطورة من المخدرات التقليدية، فإن غياب نص خاص يجعل تداولها واستخدامها مباحاً دون عقوبة .وبذلك، وحتى اللحظة، تبقى المخدرات الرقمية من الناحية القانونية غير مجرمة في العراق، حيث لا يوجد نص يجرم إنتاجها أو توزيعها أو استخدامها .قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " تعني أنه لا يمكن القياس على القوانين الموجودة لمعاقبة هذه الأنواع الجديدة من المخدرات الرقمية، ولا يمكن استخدام مبادئ عامة أو أعراف لتجريمها .في ظل زيادة استخدام الإنترنت بسبب جائحة كورونا وتحول الكثير من المؤسسات لإدارة أعمالها عبر الشبكة، فإن هذا يزيد من احتمالية تعرض الأفراد لمروجي المخدرات الرقمية .لذلك، هناك حاجة ماسة للتدخل التشريعي السريع لسد ثغرات القانون لمواجهة تفشي هذه الظاهرة وحماية المجتمع. والان نأتي لبيان كيفية مواجه المخدرات الرقمية

المبحث الثالث : **كيفية مواجهة المخدرات الرقمية :** أصبحت مسألة الوقاية من انتشار المخدرات، وبالأخص المخدرات الرقمية، ضرورة ملحة تتطلب توحيد الجهود بين الهيئات والمؤسسات العامة وكل أفراد المجتمع .يعود ذلك إلى خطورة تعاطي هذا النوع من المخدرات وسهولة الحصول عليها وصعوبة الحد من انتشارها، حيث تمكن مروجو المخدرات الرقمية من الوصول إلى أي منزل في العالم من خلال الإنترنت .ما يزيد من تعقيد الوضع هو النقص الحالي في النصوص القانونية التي تجرم ترويج هذه المواد أو استخدامها .إلى حين وضع قوانين وتشريعات ملائمة، يقع عبء كبير على الأسرة والجهات الإعلامية لنشر الوعي حول المخاطر الصحية لاستخدام المخدرات الرقمية وتأثيرها السلبي على جميع أعضاء الجسم والحالة النفسية والعصبية للمستخدم .بالتالي، فإن مواجهة المخدرات الرقمية تتطلب جهودًا على المستوى الأسري والإعلامي إلى جانب المواجهة القانونية والتشريعية، وسيتم تناول هذه الجوانب من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: المواجهة الأسرية والإعلامية للمخدرات الرقمية : إن اتساع دائرة المخدرات الرقمية وانتشارها أصبح خطر جسيم يهدد المجتمعات كافة، إذ أن الآثار السلبية للمخدرات الرقمية لا تقف عند حد التأثير بشكل كبير على صحة مستخدم تلك المواد الرقمية وما يسببه ذلك من آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن باقي المخدرات. بل أن استعمال المخدرات الرقمية يؤثر أيضا على المجتمع من حيث أنه يؤدي إلى خلق نوع من العزلة بين الشخص المتعاطي والمستعمل لتلك المواد المخدرة الرقمية وبين باقي الأفراد في المجتمع، مما يدمر أهم فئة في المجتمع وأساس أي دولة وهم فئة الشباب، بالإضافة إلى ما يؤدي إليها إدمان تلك المواد من تفشي للجرائم وتهديد للأمن العام في الدولة [١٨]

دور الأسرة في مواجهة المخدرات الرقمية: إن مواجهة المخدرات الرقمية تستدعي أولاً وجوب التوعية المستمرة من قبل الأسرة، بحيث أنها إذا قامت كل أسرة بتوعية أولادها وشبابها بخطر المخدرات الرقمية، فيمكن أن تتفادي سقوطهم في شباك هذه المصائد السيئة. كما يجب على الأسرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة واعية، بحيث تكون وسيلة لمراقبة الإباء والأمهات للأبناء والبنات، إذ يستطيع الوالدان أن يشكلا شبكة مع المعلمين في المدرسة ومع الأندية التي يرتادوها أبناؤهم وتحقيق متابعة يومية لسلوك الأبناء وسؤال المعلمين وغيرهم عن أي تصرفات غير مألوفة تصدر من أبنائهم، فالتوعية والرقابة تشكل إطار قوياً للمحافظة على الأبناء من خطر المخدرات الرقمية[١٩]فكل ذلك يجعل هناك التزاما يقع على عاتق كل أسرة في توعية أبنائهم بمخاطر المخدرات الرقمية، ومراقبة استخدامهم للأنترنت ومعرفة المواقع التي يترددون عليهم، حتى لا يقع أبنائهم فريسة لمروجي تلك المخدرات.

المطلب الثاني : دور وسائل الإعلام في المواجهة والتصدي المخدرات الرقمية : إذا كان الأسرة يقع عليها دور كبير في توعية أبنائهم لمخاطر المخدرات الرقمية، فهناك دور أكبر يقع على عاتق الجهات الإعلامية المختلفة في الدولة، إذ يقع على عاتق تلك الجهات التوعية بمخاطر المخدرات الرقمية والحديث

عن مخاطرها الصحية والنفسية والجسدية وتوعية الشباب وجميع الأفراد بتلك المخاطر. بحيث يقع على عاتق تلك الجهات ضرورة تقديم مواد وبرامج رصينة وعلمية عبر تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في توعية الجمهور بمخاطر تعاطي المواد المخدرة بكافة أنواعها، حيث تتميز بقدرتها الكبيرة على التأثير النفسي على الأفراد عبر مجموعة متنوعة من المنصات مثل الجرائد والمجلات والقنوات التلفزيونية والإذاعة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي .هذه الوسائل تؤثر بشكل مباشر على قرارات الأفراد واختياراتهم وتوجهاتهم .لذا، ينبغي على وسائل الإعلام توجيه الاهتمام نحو مخاطر الإدمان الرقمي والمخدرات الرقمية، والعمل على الانتقال من مجرد نقل المعلومات إلى المساهمة الفعالة في تشكيل البنية الاجتماعية والنفسية والثقافية للأشخاص مما يساعد في مكافحة هذه الآفة وغيرها من أشكال الإدمان .تقع مسؤولية كبيرة على وسائل الإعلام في مكافحة انتشار المخدرات الرقمية، وذلك عبر التوعية بالآثار السلبية لهذه المخدرات على الصحة العامة والحالة النفسية والعصبية للمستخدمين . ينبغي أيضاً تسليط الضوء على العلاقة بين الإدمان وانتشار الجرائم مثل السرقة والرشوة والاستغلال الجنسي، الأمر الذي يستدعي ضرورة مواجهة هذه الظاهرة بتغطية إعلامية متميزة ودقيقة تعكس واقع المجتمع وتراعى عاداته وتقاليده، مما يسهم في القضاء على هذه المشكلة الخطيرة.

اما بالنسبة لدور الاعلام فأن الأسرة تتحمل مسؤولية كبيرة في توعية أبنائها بمخاطر المخدرات الرقمية، إلا أن الجهات الإعلامية في الدولة تتحمل مسؤولية أكبر في هذا الصدد. تقع على عاتق هذه الجهات مهمة توعية الجمهور بالمخاطر الصحية والنفسية والجسدية الناتجة عن المخدرات الرقمية وتوجيه الشباب وكافة الأفراد حول هذه المخاطر. يتوجب عليها تقديم محتوى وبرامج علمية وموثوقة عبر الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى الإنترنت، لتعريف المتلقي بخطورة تعاطي واستعمال المواد المخدرة بمختلف أنواعها[٢٠] تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورًا نفسيًا كبيرًا في حياة الأفراد، حيث يتأثر الشخص بمختلف هذه الوسائل، مثل الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية والإذاعات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي .كل هذه الوسائل لها تأثير واضح على القرارات والاختيارات والتوجهات

الشخصية .بالتالي، من المهم أن تقوم هذه الوسائل بتوعية متابعيها حول مخاطر الإدمان الرقمي واستخدام المخدرات الرقمية .ينبغي أن تسعى هذه المنصات الإعلامية للانتقال من مجرد نقل المعلومات والأفكار إلى المشاركة الفعالية في تشكيل الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية للأفراد، مما يسهم في مواجهة المخدرات الرقمية وغيرها من الأنواع.[٢١] تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في مكافحة انتشار المخدرات الرقمية، عن طريق توعية الجمهور بالتداعيات السلبية وأثارها على الصحة العامة والحالة النفسية والعصبية للمستخدمين .يجب تسليط الضوء على الأثر السلبي للإدمان وعلاقته بانتشار العديد من الجرائم مثل السرقة والرشوة والاستغلال الجنسي .ينبغي لهذه الوسائل أن تتصدى لهذه الظاهرة من خلال تغطية إعلامية قوية وديناميكية، إلى جانب انتقاء محتوى إعلامي يتماشى مع الواقع الاجتماعي وعاداته وتقاليده، وذلك لتساهم في القضاء على هذه المشكلة الخطيرة.

المطلب الثالث : المواجهة القانونية والتشريعية لظاهرة المخدرات الرقمية : **بات الامر يثير قلقا في المجتمعات الدولية كافة كونها تؤدي إلى تدمير الإنسان وتخريب الاقتصاد وتلف الصحة وتفكك الأسرة وزيادة حجم الجرائم كالجرائم التي ترتكب للحصول على المال اللازم للأنفاق عليها .من شأن ذلك يتعذر على المشرع أن يحيط بمثل هكذا جرائم مستحدثة، إزاء هذه الظاهرة افلات كثير من المتهمين من العقاب اولا وقصور المعالجة التشريعية الداخلية والدولية، يترتب عليهِ وتطور وتوسع المخدرات الرقمية وزيادة الإدمان عليها، لذلك كان لابد من البحث في موضوع التعاون لمكافحة المخدرات الرقمية لأهمية الموضوع.** وعند عند الاطلاع على القوانين الحالية وتحليل النصوص بعمق، نجد أن هذه القوانين لم تتطرق إلى المخدرات الرقمية ولم تتعرف عليها. هذه القوانين المذكورة توضح أمثلة، وليست شاملة، وعند مراجعة قوانين الدول الأخرى نجد أن المخدرات الرقمية لم تُذكر أو تُعرف في هذه القوانين أيضًا . إذا عدنا إلى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، نجد أنه رغم حداثة نصوصه، لم يتناول المخدرات الرقمية .يُعد هذا نقصًا تشريعيًا لا يمكن التغاضي عنه، سواء كان المشرع محليًا أو دوليًا، نظرًا

للأضرار الجسيمة التي تسببها هذه المخدرات .أصبح من الضروري والملح أن يقوم المشرع بالتدخل في هذا الشأن بسبب التأكيدات الطبية وآراء الفقهاء في القانون الدولي والحاجة إلى تعديل التشريعات المحلية والدولية لتضمين مثل هذه المواد .ومع ذلك، يتفق معظم الباحثين في هذا المجال على أن المخدرات الرقمية تُصنف ضمن المؤثرات العقلية .وبالتالي، في حالة عدم وجود تشريع خاص، يجب تطبيق القوانين الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي مجال القانون، يعتمد النظام على مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، لكن التطورات التكنولوجية السريعة قد أفرزت جرائم جديدة مثل المخدرات الرقمية .ومع غياب التشريعات الواضحة لهذه الجرائم، كان لا بد من تدخل الخبراء لدراسة أثر وضرر هذه الظاهرة .على الرغم من الجدل الدائر في الأوساط المهنية حول التأثيرات والمخاطر الفعلية للمخدرات الرقمية، يرى البعض أن لها خطرًا فسيولوجيًا يفوق المخدرات التقليدية بسبب تأثيرها على وظائف الدماغ والذي قد يؤدي إلى تلف هذا العضو المهم وينتهي بالموت .في المقابل، يعتقد آخرون أن أضرارها ليست خطيرة مثل المخدرات التقليدية لانعدام احتوائها على مواد كيميائية تؤثر على فسيولوجيا الجسم، إذ تقتصر آثارها على الصحة النفسية .لكن هناك اتفاق عام على تأثيرها السلبي على الجهاز السمعي ووظيفة التوازن وبعض وظائف الدماغ المرتبطة بالاستثارة الزائدة للخلايا العصبية . كما يشير الأطباء المختصون إلى خطرها المباشر على الأفراد الذين يعانون من أمراض قلبية أو نفسية.

الخاتمة

انتهينا بفضل الله من هذا البحث الذي يحمل عنوان "الآثار القانونية للمخدرات الرقمية"، وتناولنا فيه أهمية الموضوع، خاصة مع انتشار هذه المخدرات الرقمية على مواقع الإنترنت، مما يشكل تهديدًا كبيرًا لأمن المجتمع ويجعل الكثير من الشباب عرضة للوقوع ضحية لمروجي هذه المواد .لذلك، تستوجب هذه القضية تدخلاً سريعًا ومواجهة جادة من جميع الجوانب القانونية والإعلامية والصحية وغيرها .وفي ختام

هذا البحث، توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى اقتراح تشريعي للعقوبات يتمثل في النقاط التالية

أولا: النتائج : فكرة المخدرات الرقمية بدأت كوسيلة علاجية تعتمد على تحفيز الأذنين، لكن بعض الجهات غير المشروعة استغلت هذه الفكرة وحولتها إلى نوع جديد من أنواع الإدمان .المخدرات الرقمية تتكون من مقاطع صوتية أو مرئية، مصممة بتقنيات إلكترونية تبث ترددات صوتية مختلفة في كل أذن، مما يؤثر على الدماغ ويؤدي إلى إحساس مشابه لتعاطي المخدرات التقليدية وتأثيراتها العاطفية .هذه المخدرات تسبب آثارًا جسدية ونفسية خطيرة، شبيهة بتلك الناتجة عن المخدرات التقليدية، حيث تؤثر بشكل كبير على السمع وقد تؤدي إلى فقدانه، كما تضر بالذاكرة وتعيق القدرة على استرجاع المعلومات، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على الجهاز العصبي والنفسي، التي قد تصل في بعض الأوقات إلى حد الوفاة عند الاستخدام المفرط . تحدي مواجهة المخدرات الرقمية يكمن في سهولة انتشارها عبر الإنترنت وسهولة استخدامها .حاليًا، لا توجد قوانين تجرم إنتاجها أو ترويجها أو استخدامها، مما يجعل الوضع يقع ضمن مباح القانون .هذه النتائج تسلط الضوء على مخاطر المخدرات الرقمية وأهمية التعامل مع الفراغ القانوني بهذا الشأن، مما يستدعي وضع تشريعات وقوانين تناسب لمواجهتها بفاعلية

ثانياً: المقترحات : مقترح تشريعي الى مجلس النواب ليكون النص بالشكل التالي (يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من يقوم بإنتاج أو ترويج مقاطع رقمية عبر الإنترنت أو بوسائل أخرى، إذا كان لهذه المقاطع تأثير مشابه للمخدرات أو أي تأثير عقلي آخر .كما يعاقب بالسجن كل من ينشئ موقعاً إلكترونياً يهدف إلى ترويج وبيع المقاطع الرقمية التي تشبه المخدرات في تأثيرها، أو التي تُؤثّر جسدياً أو نفسياً على المستمعين.) و(يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من يستمع لمقطع رقمي له تأثير المخدرات أو أثر عقلي آخر) .ويشترط في الحكم أن يتضمن الخضوع لفحص طبي شامل للمتهم، مع علاجه طبياً وجسدياً ونفسياً في إحدى مستشفيات أو مراكز وزارة الصحة قبل تنفيذ العقوبة .بالإضافة إلى ذلك، يجب على

كافة الهيئات والجهات الحكومية التنسيق لوقف انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الشباب ومستقبل الوطن، مع إغلاق جميع المواقع الإلكترونية التي تروج وتبيع هذه المواد الضارة.

ثالثاً: التوصيات : اولاً: تدعو الدراسة المشرّع إلى معالجة الفجوة القانونية الحالية عبر تجريم إنتاج وبيع وترويج واستخدام المخدرات الرقمية ضمن إطار قانون الجرائم المعلوماتية

ثانياً: ترجو الدراسة من وزارات الصحة والمراكز البحثية الطبية والنفسية إجراء دراسات وبحوث علمية معمقة حول تأثير المخدرات الرقمية على مستخدميها والإعلان بشفافية تامة عن نتائج هذه الأبحاث للجمهور .ثالثاً: وتوصي الدراسة بتبني النصوص القانونية المقترحة لتجريم إنتاج وترويج واستخدام المخدرات الرقمية التي تم استعراضها في البحث .وتشدد الدراسة على ضرورة وجود تعاون وثيق بين وزارة الداخلية، مباحث الإنترنت، ووزارة الاتصالات.

رابعاً: أيضا تشدد الدراسة على ضرورة اعتماد نصوص قانونية لتجريم إنتاج وترويج واستخدام المخدرات الرقمية، كما استعرضتها

خامساً: وتدعو الدراسة إلى تعاون وثيق بين وزارة الداخلية ومباحث الإنترنت ووزارة الاتصالات، بهدف إغلاق كافة المواقع الإلكترونية المروجة لهذه المخدرات

سادساً: كما تحث الدراسة مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة على تنظيم ندوات وحملات توعوية في المدارس والجامعات والأندية وغيرها، لزيادة وعي الشباب والفتيات بمخاطر المخدرات الرقمية وأهمية التصدي لها والوقاية منها

سابعاً: وتدعو الدراسة جامعة الدول العربية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة خطر المخدرات الرقمية من خلال عقد اتفاقية دولية تجرّم وتمنع إنتاج وترويج وبيع واستخدام هذه المخدرات، وتضع الآليات والإجراءات اللازمة لمواجهة هذا الخطر على الصعيد الإقليمي .ان هذه التوصيات تسعى إلى اتخاذ إجراءات شاملة على المستويين الوطني والإقليمي، تشمل جهودًا تشريعية وقانونية، وبحثًا

علميًا، وتعاونًا بين المؤسسات الحكومية وحملات توعية مجتمعية بهدف التصدي لظاهرة المخدرات الرقمية بشكل فعال وشامل.

قائمة المراجع

أولا: المصادر العربية

١. ابراهيم داود، وسيلة عياد، أنثروبولوجيا التصدي للمشكلات الرقمية لدى الشباب العربي المخدرات الرقمية نموذجاً، ورقة مقدمة للندوة العلمية المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع- القاهرة،٢٠٠٢.

٣. أحمد كيلان، محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مجلة دراسات الكوفة، عدد (٤١)، العراق ٢٠٠٨.

٤. أحمد كيلان، محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مجلة دراسات الكوفة، عدد (٤١)، العراق ٢٠٠٨.

٥. خالد إبراهيم الكردي، كيفية تناول وسائل الإعلام لمشكلة المخدرات، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (دور وسائل الإعلام في برامج الوقاية من المخدرات)، كلية التربية – جامعة نايف في الفترة من ٢٤-٢٠١٦/١/١/٢٨، المملكة العربية السعودية.

٦. خالد محمد ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة - دراسة مقارنة عند المعاصرين مجلة كلية الشريعة والقانون.

٧. زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية بجامعة نايف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.

٨. عادل يوسف الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (٧) العراق ٢٠٠٨.

٩. عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية وأثرها على الشباب العربي، جامعة نايف- المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.

١٠. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد (٣)، العراق ٢٠١٨.

١١. فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد (٥)، ٢٠١٧.

١٢. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربية، مصر، عدد (١٣، ١٤) ٢٠١٨.

١٣. ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (٢١)، الجزائر ٢٠١٦.

١٤. محمد صايل الزيود، طارق عوده، مستوى وعي طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الأردنية، مجلد (٤٦) عدد (١)، الأردن ٢٠١٩.

١٥. محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩.

١٦. نزهت محمود الدليمي، فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية " ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً"، مجلة الباحث العلمي- جامعة بغداد، عدد (٩-١٠) ، العراق ٢٠١٠ .

١٧. محمد مرسي، إدمان المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، دراسة ميدانية مطبقة على الشباب العربي بجامعة الازهر، القاهرة ٢٠١٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Civil law (legal system)", www.newworldencyclopedia.org, Retrieved 27-٩-2024.
2. ESUS AGUILAR, "What is the Civil Law?" ,www.law.lsu.edu,

الهوامش

١) فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد (٥)، ٢٠١٧، ص١٥٥

٢) محمد صايل الزيود، طارق عوده، مستوى وعي طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الأردنية، مجلد (٤٦) عدد (١)، الأردن ٢٠١٩، ص٨٥

٣) زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية بجامعة نايف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص٣

٤) محمد مرسي، إدمان المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، دراسة ميدانية مطبقة على الشباب العربي بجامعة الازهر، القاهرة.. ص ٥. ٢٠١٦

٥) كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربية، عدد (١٣، ١٤) ٢٠١٨ مصر.

٦) ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (٢١)، الجزائر ٢٠١٦.

٧) محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩، ص٢١

٨) غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد (٣)، العراق ٢٠١٨، ص٢٦

٩) بحث منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني www.independentarabia.com/node/436681 تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٤

١٠) كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً المرجع السابق، ص١٦١

١١) ابراهيم داود، وسيلة عياد، أنثروبولوجيا التصدي للمشكلات الرقمية لدى الشباب العربي المخدرات الرقمية نموذجاً، ورقة مقدمة للندوة العلمية المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١٧.

١٢) خالد محمد ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة - دراسة مقارنة عند المعاصرين مجلة كلية الشريعة والقانون، ص٣٤

١٣) أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع- القاهرة،٢٠٠٢، ص١٣

١٤) أحمد كيلان، محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مجلة دراسات الكوفة، عدد (٤١)، العراق ٢٠٠٨، ص٩

[١٥]) عادل يوسف الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (٧) العراق ٢٠٠٨، ص١١١

[١٦]) "Civil law (legal system)", www.newworldencyclopedia.org, Retrieved 27-٤-2029.

[١٧]) ESUS AGUILAR، "What is the Civil Law?" ، www.law.lsu.edu, Retrieved 27-٤-2029.

[١٨]) فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مرجع سابق، ص١٥٩

[١٩]) عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية وأثرها على الشباب العربي، جامعة نايف- المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص١٩

[٢٠]) نزهت محمود الدليمي، فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية " ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً"، مجلة الباحث العلمي- جامعة بغداد، عدد (٩-١٠) ، العراق ٢٠١٠ ، ص١٣٧

[٢١]) خالد إبراهيم الكردي، كيفية تناول وسائل الإعلام لمشكلة المخدرات، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (دور وسائل الإعلام في برامج الوقاية من المخدرات)، كلية التربية – جامعة نايف في الفترة من ٢٤-٢٨/١/١/٢٠١٦، المملكة العربية السعودية، ص٣ وما بعدها